الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الاربعاء 29 شوال 1424 هـ 24 ديسمبر 2003 العدد 9157

معالجة الفقر تهيمن على مناقشات اليوم الأخير في (إصلاح البيت العربي)

وزير العمل السعودي تحدث عن استراتيجيات وبرامج للحد من ظاهرة اجتماعية خطيرة وإنسانية

الرياض: ميرزا الخويلدي

كانت الندوة الثالثة والأخيرة لفعاليات (إصلاح البيت العربي)، ضمن النشاط الثقافي لمهرجان الجنادرية، لوزير العمل والشؤون الاجتماعية الدكتور علي النملة. ألقيت المحاضرة في قاعة الملك فيصل للمحاضرات، واشترك فيها لجانب الدكتور النملة والدكتور حارب، الدكتور خليل مدني (السودان) وأدارها الاعلامي السعودي والأستاذ في جامعة الملك سعود الدكتور عبد الله الفوزان.

وقد أثارت المحاضرة نقاشاً واسعاً لأهمية الموضوع الذي تناولته، وهي بعنوان (معالجة الفقر.. الجوانب المنهجية والاعتبارات الفنية).

ركزت المحاضرة، في البداية، على توضيح الخطوات العلمية والعملية الفنية التي ينبغي ان تسير فيها جهود معالجة الفقر، وفقاً لما اسماه بالأصول المرعية في مجال التخطيط الاجتماعي، وفي محيط تصميم السياسات الاجتماعية لمواجهة المشكلات الاجتماعية، والتي تتمثل في تحديد المشكلة، وذلك من خلال تعريف الفقر، وتحديد مفهومه من المنطلق الشرعي الذي لم يغفل التعريف والمفهوم، وكذلك طرق قياسه، وتحديد حجم المشكلة في المجتمع السعودي، وتوزيعها جغرافياً على مختلف مناطق المملكة الادارية، والفئات الاجتماعية.

وتحدث وزير العمل السعودي عن ظاهرة الفقر، مشيراً إلى «إنها تؤرق ذوي الضمائر الحية، ممن يهولهم ان يروا انفسهم يتمتعون برغد العيش، في مجتمعات يشاركهم العيش فيها فئات لا تكاد تجد قوت يومها، ولا تكاد تجد مأوى يأويها، مما يجعل نظرتها إلى المستقبل نظرة قاتمة. إلا أن الشعور بوجود مشكلة الفقر، والرغبة في ايجاد الحلول لها شيء، والاستعداد الذهني لتقديم التضحيات اللازمة لحلها من جانب الفئات المختلفة في المجتمع شيء آخر، ذلك ان قضية الفقر لا تخص من يتصدى لمعالجة المشكلة وحده، وانما تتجاوز ذلك الى ضرورة اجراء مراجعات لمسائل حيوية، تتصل بمزايا وحقوق مكتسبة، ترتبط بفئات اجتماعية بأسرها، وهذا بدوره قد يقود الى ترسخ مسألة حاجات الأنا مقابل حاجات الغير، أي الى قضية الانانية مقابل الايثار مع الخصاصة او دونها. وهي قضايا جوهرية مترسخة في النهاية في صميم الطبيعة الانسانية لبني آدم، ونظرة الانسان لنفسه، ولدنياه ولآخرته، ولمدى معرفته بربه سبحانه وتعالى، وقربه منه، وترسخها اكثر في النفس البشرية من خلال الرسالات السماوية».

وطالب الدكتور علي النملة بالاعتماد على الاسلوب العلمي في حل مشكلة الفقر مؤكداً أن الطريق الفعال لمعالجة مشكلة الفقر بطريقة فعالة «لا يتم الا باتباع الاسلوب العلمي الصحيح في دراسة المشكلات وتحليلها، وفي وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط التنفيذية الكفيلة بمواجهتها، حتى لو تطلب ذلك بذل الجهود المضنية، وحتى لو استغرق ذلك

مزيداً من الوقت الثمين مع التروي والتريث غير المخل، والابتعاد عن الاستعجال في الوصول إلى النتائج، لأن الثمن الذي تدفعه الدول جراء ارتجال البرامج والمشروعات التي تنقصها الفاعلية وتتسم بالاستعجال، يكون اكثر من تكلفة تصميم البرامج والمشروعات القائمة على أساس علمي مبني على فهم صحيح للظاهرة المراد القيام بمعالجتها».

واعتمد الوزير في بداية كلمته على تعريف للفقر وضعته الأمم المتحدة ينص على أن الفقر هو «عدم القدرة على تحقيق أدنى مستويات المعيشة» مشيراً إلى أن قياس مثل هذا التعريف يُبنى على الحاجات الاستهلاكية الأساسية أو مستوى الدخل اللازم لإشباع تلك الحاجات.

وقال النملة: بالرغم من ان هذا النوع من تعريفات الفقر قد تعرض لكثير من النقد، إلاّ أنه ما زال يعد حجر الزاوية في كثير من التعريفات الأخرى، التي أضافت إليه أو عدلته، لكي يأخذ في الاعتبار أبعاداً أخرى لها أهميتها الكبيرة في فهم الفقر بصفته مشكلة اجتماعية، فلقد تساءل كثير من نقاد هذا النوع من التعريفات، مثلاً، عن ماهية ما سمي بالحاجات «الأساسية»، وعمن له الحق في تحديد تلك الحاجات، كما تساءل كثير عما يمكن عده مستويات «مقبولة» للمعيشة، وعمن له الحق في عد تلك المستويات مقبولة، وعليه فقد عدوا هذا النوع من التعريفات مما يتضمن نوعاً من المصادرة على المطلوب، بمعنى أنه يحيلنا إلى أبعاد أخرى تحتاج هي الأخرى إلى مزيد من التعريف والتحديد. ورأى الوزير أن هناك من يرى ضرورة : تضمين مفهوم الفقر فكرة الاستبعاد أو الاقصاء أو العزل الاجتماعي، حيث تقام العقبات أمام مشاركة فئات بعينها في بعض المجتمعات في الحصول على الفرص الاقتصادية التي تمكنهم من اشباع حاجاتهم كغيرهم من الفئات الأخرى، مما ينتهي بتلك الفئات المهمشة للوقوع في براثن الحاجة والعوز بشكل منتظم ومستمر. ويتحقق هذا في المجتمعات التي تؤمن بالطبقية والعرقية، وتطبق العنصرية، بأي شكل من أشكال التطبيق، بين أفراد المجتمع الواحد، وتطبق، كذلك، أسلوب السخرة في العمل. وتسعى إلى عزل المواطنين من جنس آخر.

كما تحدث عن المقاييس الكمية النقدية الموضوعية، ورأى بأن هذا النوع من المقاييس يقوم على أساس مؤشرات الاستهلاك أو الدخل، ويتفق معظم الخبراء على أنه في حالة توافر بيانات مفصلة عن الاستهلاك مبنية على نتائج المسوح المستخلصة من الدراسات على مستوى الأسرة فإن مثل تلك البيانات المفصلة عن الاستهلاك تكون أفضل في قياس الفقر من البيانات التي تقيس الدخل على تفصيل في الأمر، وبصفة عامة فإن المقاييس الكمية النقدية تتطلب تحديد خط للفقر يفصل بين الفقراء، يقوم على تحديد عتبة للانفاق الذي نتصور أنه ضروري للحصول على ما يعد حداً أدنى مقبولاً اجتماعياً من الطعام والضرورات الحياتية الأساسية، أي مستوى محدد للمعيشة.

وفي حديثه عن أسباب ظاهرة الفقر أو تحليل الفقر، قال النملة: «نجد ان فهم اسباب الفقر عملية ترتكز في جوهرها، كما هي عليه الحال في كل البحوث العلمية، على «المقارنات» والبحث عن الارتباطات».

وأضاف: «يمكن استخدام معامل الانحدار الجزئي، او المتعدد، للوصول الى حجم التباين الذي يمكن للعوامل المرتبطة بـالفقر ان تفسره مما نقترب معه خطوة اخرى نحو الوصول الى الاسباب.

وقال: «بطبيعة الحال فان تحليل اسباب الفقر على هذا النحو يتطلب اجراء مسوح دورية على مستوى الاسر، لتيسير المقارنة بين الفئات التي تشملها الدراسة في المسح نفسه من جهة، ولتيسير المقارنة بين احوال الفئات نفسها في المدد الزمنية المختلفة من جهة اخرى، وتمارس مسوح ميزانية الاسرة دوراً مهماً في هذا السبيل».

مضيفاً: «اذا كان هذا النوع من المسوح الكمية النقدية يبدو قاصراً فانه يتم استكماله بمسوح صحة الامومة والطفولة ومسوح القوى العاملة، كما قد يتم دمج هذه الجوانب جميعاً فيما يسميه البنك الدولي بمسوح قياس مستوى المعيشة».

* استراتيجيات

* وفي حديثه عن تعميم الإستراتيجيات والسياسات والبرامج قال الدكتور النملة: «إن من الطبيعي في هذه المرحلة ان ننطلق من فهم الاسباب المحددة للوقوع في دائرة الفقر، او الاستمرار في داخل اسوار تلك الدائرة، لكي نقوم بوضع استراتيجية وطنية لمعالجة الفقر، تتضمن الاهداف المحددة المطلوب تحقيقها، كما تتضمن البرامج التنفيذية التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الاهداف، مع تحديد الجهات والهيئات التي تتولى تنفيذ تلك البرامج، وتحديد مصادر التمويل اللازم لانجاز انشطتها وتنفيذها، ولقد اثبتت خبرات الدول المختلفة

خلال ربع القرن الماضي ان استراتيجيات معالجة الفقر وسياساتها وبرامجها لا يمكن ان تنفصل عن سياسات التنمية وخططها، يقول جرينسبان: إنه مع مطلع الالفية الجديدة فان كل المشاركين الاساسيين في عملية التنمية قد انتهوا الى الحقيقة التالية: «ان جهود معالجة الفقر ينبغي ان تكون هي محور الجهود التنومية»، كما اضاف: «انه قد اصبح هناك ادراك واضح بان النجاح في مواجهة هذا التحدي، وهو ان تكون مكافحة الفقر ومحور الجهود التنموية، يتطلب تعبئة كل الاجهزة والمؤسسات الوطنية خلف اهداف متفق عليها لسياسة محددة، يتم تضمينها في استراتيجية وطنية لمعالجة الفقر».

كما تحدث الوزير عن نظرة الإسلام لمشكلة الفقر، مشيراً إلى أن : الاسلام ليس مجرد اعتقاد شخصي يدور فقط حول علاقة الفرد بربه. وانما هو يشتمل على «منهج اجتماعي»، اذا صح التعبير، يحسم المحددات العامة للعلاقات الاجتماعية، في حدود الدرجة التي يتبنى بها المجتمع هذا الدين بصفته معتقداً وموجهاً للحياة الاجتماعية.

وقال الوزير النملة إن الفقر قد يأتي باعتباره عقوبة أو إبتلاء من الله عز وجل في حين أنه أكد فيما بعد أن الإسلام لا يمتدح الفقر.

ورأى أن من أسباب الفقر في الاسلام : 1) تعاطي الربا، 2) الحكم بغير ما أنزل الله، 3) الإنصراف عن عبادة الله، 4) دعوة المظلوم، 5) التكالب على الدنيا على حساب الآخرة، 6) السؤال من غير ضرورة، 7) الفساد الإداري والمالي على مستوى الفرد والأمة كالرشوة والاختلاس. 8) منع الزكاة أو حجبها، 9) تراكم الديون على الأفراد والأمة.

* مناقشات

(*) في رده على سؤال عن تأثير الحملة ضد الإرهاب على الجمعيات الخيرية في المملكة قال الوزير إن الجمعيات التي تشرف عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي جمعيات محلية وليس عليها أي ملاحظة.

وأضاف أن ربط العمل الخيري بالإرهاب يتركز على الجمعيات الخيرية التي تعمل في الخارج ووصف مثل تلك الاتهامات بأنها (فرية يجب الوقوف معها وقفة قوية بالادلة والشواهد والاثباتات) تكون (حازمة وجازمة وواضحة لبيان مصارف الجمعيات والهيئات والمؤسسات الخيرية العاملة في الخارج).

(*) وقال الوزير النملة ان ميزانية الجمعيات العاملة في مجال (التنصير) في الغرب وصلت في العام 2003 الى من خلال النشرة العالمية للإرساليات وصلت الى 320 مليار دولار.

(*) وقال الوزير إن وزارته وجدت أن 80 في المائة من المتسولين هم من الوافدين والمقيمين اقامات غير نظامية، مشيراً إلى أن الجهات الوزارية المشتركة في مكافحة التسول في السعودية لا تودع المتسولين السعوديين المقبوض عليهم في السجون او دور الملاحظة بل تدرس حالته للاستفادة من الدعم والضمان الاجتماعي.

(*) في رده على أحد المتداخلين قال الدكتور النملة إن الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر والصندوق الخيري لمعالجة الفقر سوف تحاربان (ثقافة الهبات) ووصفها بأنها مهمة شاقة وصعبة.. حيث تعمد الاستراتيجية الى توفير فرص عمل للقادرين على العمل، وكذلك تفعيل مفهوم الاسر المنتجة في المجتمع لمكافحة العوز والحاجة.

(*) وعبر الوزير عن اعتقاده بان الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر تقوم على خمسة عناصر هي: تحديد مفهوم الفقر تحديداً إجرائياً منبثقاً من مفهوم الفقر في الشريعة الاسلامية، وتحديد اسباب الفقر في السعودية، وتحديد خط أو (خطوط) الفقر في المملكة، وتوزيع الفقر توزيعاً جغرافياً، وإيجاد خارطة الفقر.

(*) واعتبر ان الصندوق الخيري لمعالجة الفقر آلية من آليات الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر التي أعلنها ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز.

(*) وقال أخيراً ان إيرادات مصلحة الزكاة تحول بالكامل لصالح الفقراء وتشرف وزارة العمل على توزيعها من خلال الضمان الاجتماعي، مشيراً إلى ان المبالغ الواردة تقارب ثلاثة مليارات ريال.

مشاركة Tweet Like 0

بريـد 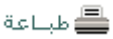 طبـاعة